



: السنة الأولى ماستر تنظيمات سياسية وإدارية

الإجابة النموذجية لمقياس : التسيير العمومي الجديد

يجب أن تتضمن إجابة الطالب إشارة إلى العناصر التالية :

أولاً: أسباب ودوافع الانتقال والتحول نحو نموذج التسيير العمومي الجديد :

1- ظهور مفهوم "الحكمانية" أو "الحكم الرشيد" ، وتراجع إستخدام عبارة "الإدارة العامة" بعد أن بدأت تفقد معناها وأواخر السبعينيات وعوضت بمصطلح "التسيير العام".

2- بروز وانتشار المداخل الجديدة لمدرسة الإدارة العامة الجديدة (مدخل إعادة اختراع الحكومة- مدخل التنظيم المضاد للبيروقراطية- مدخل المؤشرات الجديدة لقياس الأداء الحكومي) هيمنت الإدارة العامة الحديثة على أجندة الإصلاح الإداري في العديد من دول العالم لاسيما أجندة إصلاح الإدارة العامة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

3- تنامي إخفاقات التسيير العمومي السائد على المستوى العالمي، وانبثاق تسيير جديد من خلال إعادة النظر في أدوار الدولة، وإدماج المقاربات التسييرية للقطاع الخاص باستعمال جملة من مفاهيمه من قبيل الفعالية والنجاعة والإنتاجية والمردودية والتقييم وغيره .

4- بروز كتابات عديدة حول جدوى وصحة النموذج الفيري ، وناقدة للأساليب الإدارية الكلاسيكية المستوحاة من النموذج الفيري ، خاصة بعد ظهور كثير من الأمراض التي أدت إلى الفساد الإداري والاجتماعي، وضعف الخلق الإداري والاهمال والاتجار بالوظيفة العامة واستنزاف الموارد المادية والبشرية.

التحولات الجديدة في تسيير المرافق العامة بعد أزمة التسيير في القطاع العمومي نتيجة ضعف الكفاءة والفعالية، و تراجع دور الدولة، وازدياد تأثير النظريات الحديثة (كظرية تكاليف عقد الصفقات العمومية و نظرية الوكالة).

1- اسهامات "مارغريت تاتشر Margaret Thatcher" في بريطانيا سنة 1979 بعدما أدارت حملة انتخابية أصبحت فيها الخدمة المدنية مادة للحوار السياسي ، وانتخاب "رونالد ريغان Ronald reagan" سنة 1980 في الولايات المتحدة الأمريكية، و"براين ميلروني Brian mulroney" في كندا سنة 1984، وكلاهما قادا حملة انتقادية شرسة ضد البيروقراطية.

ثانيا: 2/- مبادئ التسيير العمومي الجديد : يختار الطالب سبعة مبادئ مع شرح مختصر .

ثالثا: 3/- أبرز المحاذير المسجلة على تطبيقات نماذج التسيير العمومي الجديد في الدول النامية :

1- بعض أفكار NPM البلدان النامية تمّ اتخاذها كموضة من الإصلاحات الجديدة في السوق العالمية أي من خلال عولة ال NPM بحيث يتم قبول بعض هذه الأفكار بسبب الشروط التي تفرضها الجهات المانحة مثل البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي، ومنظمات إقليمية كبنك التنمية الآسيوي هذا ما يطرح التساؤل حول نجاعة تطبيق مبادئ التسيير العمومي الجديد كمقاربة لإصلاح القطاع العام في الدول النامية دون مراعاة لخصوصية هذه البلدان.

هذه الإصلاحات كانت نتاج العالم المتقدم الذي يتميز بخصائص اجتماعية وثقافية وسياسية وإدارية تختلف عن تلك الموجودة في العالم النامي.

1- أفرزت الإصلاحات المستندة على نموذج التسيير العمومي الجديد نتائج عكسية أضرت بالدولة في الدول النامية بفعل تطبيق سياسات الخصخصة وإدخال آليات السوق في التسيير العمومي، حيث أدّت هذه السياسات إلى إضعاف السلطات العمومية وفقدان شرعيتها من جهة، وخصوصية الدولة ونمط الحكم فيها من جهة أخرى.

1- إسهام البنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة في تعميق تراجع شرعية الدولة؛ فتطبيق إصلاحات الحكم الراشد (المساءلة، بناء القدرات...) المفروضة من طرف هذه المؤسسات كمدخل لإعادة بناء شرعية الدولة أدّى في الحقيقة إلى إضعاف الإدارة، وفقدان المصداقية الاقتصادية والسياسية للوكالات العمومية، ذلك أنّ هذه الإصلاحات تقوم على أساس ليبرالي تكتنوقيراطي، وهذا ما فرض على الدولة في العالم النامي الأخذ بعين الاعتبار معايير ومتطلبات المؤسسات المانحة والرجوع إلى توجيهاتها بخصوص إعداد السياسات الاقتصادية ووضع أنماط تسيير الإدارة والمالية والخدمات العامة أكثر من مراعاتها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية للمواطنين، بحيث أصبحت الدولة تسعى إلى كسب رضا المؤسسات والوكالات الدولية المانحة بدل التركيز على كسب رضا الجماهير.



أ.حسن بن كادي